

## واقع ممارسة الحوكمة في إدارة الموارد المائية بقطاع المياه في ولاية جيجل

## The Reality of the Practice of Governance in Water Resources Management in the Water Sector in the State of Jijel

أمين كعواش<sup>1</sup> \*، جمال خنشور<sup>2</sup>

جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)، ka.amine2010@yahoo.fr

جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)، khenchour\_djamel@yahoo.fr

النشر: 2021/12/31

القبول: 2021/06/27

الاستلام: 2021/05/04

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي الملائم لطبيعة الموضوع، كما اعتمدا على الاستبيان كأداة لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، حيث وزع مباشرة على الإطارات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية بقطاع المياه في ولاية جيجل. وتم معالجة البيانات المجمعة إحصائيا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.26. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها الدرجة المرتفعة لممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية بالمؤسسات محل الدراسة. الكلمات المفتاحية: الموارد المائية، الحوكمة، الحوكمة المائية، قطاع المياه.

## Abstract:

This study aims to know the degree of practice and application of governance in the management of water resources for institutions operating in the water sector in the state of Jijel. To achieve the objectives of this study, the researchers relied on the descriptive approach appropriate to the nature of the subject, and also relied on the questionnaire as a tool for collecting data on the study variables. It was distributed directly to the frameworks responsible for managing water resources in the water sector in the state of Jijel, and the collected data were processed statistically using the Statistical Package for Sciences program. Social SPSS v.26.

The study found a set of results, the most prominent of which is the high degree of practice and application of governance in managing water resources in the institutions under study.

**Keywords:** Water Resources ; Governance ; Water Governance ; Water Sector.

## 1. مقدمة

إن حدة مشكلة ندرة المياه نتيجة الطلب المتزايد عليها لتلبية رغبات الإنسان المتزايدة كما ونوعا، يجعل الاقتصاد في استخدامها وترشيد استهلاكها والمحافظة عليها أمرا لا يقل عن أهمية اكتشافها واستخراجها، فغنى الدول أو فقرها في الوقت الحاضر لا يقاس فقط بما في حوزتها من موارد، إنما بمقدرتها على استغلالها بأكبر قدر من الرشد والكفاءة.

لذا وجب إدارة الموارد المائية بطرق ومناهج أكثر كفاءة، الأمر الذي يتطلب تقييما كاملا وشاملا للمياه، لتحديد إمكانات استغلالها الحالية والمستقبلية ووضع مخططات تضمن عدم الإفراط في استخدامها، وبالتالي عدم استنزافها (استنفاد قدراتها الإنتاجية). فاعتمدت معظم الدول على سن تشريعات خاصة بالموارد المائية لحمايتها والمحافظة عليها، وطرق وكيفيات استغلالها لضمان استدامتها، وذلك من خلال تبني مفهوم الحوكمة المائية الذي يهتم بوضع إطار فعال لعملية إدارة وتسيير الموارد المائية بالشكل الذي يجعلها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لقد اهتمت كل دولة من دول العالم بتطوير أساليب وأشكال إدارة مواردها المائية من خلال مناهج متعددة للحوكمة المائية يجعلها تستفيد من مواردها المائية بأكبر قدر ممكن وتحافظ عليها من شتى أنواع المخاطر والتهديدات التي تحيط بها. والجزائر كغيرها من دول العالم نتيجة لزيادة الطلب على هذه السلعة الضرورية والإستراتيجية بوتيرة كبيرة من جهة، وتراجع احتياطها في الجزائر بسبب الظروف المناخية المتذبذبة غير المنتظمة، وتوسيع المساحات المسقية، وغياب التسيير الرشيد والفعال من جهة ثانية. والارتفاع النسبي للنمو السكاني الذي أدى إلى تزايد الاستهلاك تبعاً للظروف الحضارية الجديدة، وزيادة عدد المشتركين في شبكة توزيع

الماء الصالح للشرب من جهة ثالثة، هذا بالإضافة إلى تزايد تلوث المياه بسبب النفايات الصناعية والتدهور البيئي ومختلف أوجه النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

هذه العوامل القوية دعت إلى ضرورة التكفل بملف الموارد المائية سواء في الجزائر بشكل عام أو في ولاية جيجل بشكل خاص، عن طريق منهجية علمية موضوعية ومتعددة الجوانب، قائمة على دراسة وتقويم الوضعية المائية حاضرا ومستقبلا، وكذلك القيام على المراجعة العميقة والجذرية للمناهج والأساليب المعمول بها سابقا في ميدان إدارة الموارد المائية، وتغييرها بتوجه مندمج ومتكامل ومستديم مبني على قواعد ومبادئ الحوكمة المائية نحو: المشاركة، المساءلة، النزاهة والشفافية، بناء وتنمية القدرات، الأخلاقيات، نظام المعلومات، التمويل، الأطر التنظيمية والقانونية، والتي تشكل أهم أداة لإدارة وتسيير الموارد المائية بشكل فعال ومستديم.

مما سبق، تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها في إطار هذا الموضوع كما يلي:

\* ما هو مستوى ممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل؟.

ويندرج تحت هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية نوردها في النقاط التالية:

- ما هو مستوى ممارسة وتطبيق مبدأ المشاركة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل؟.

- ما هو مستوى ممارسة وتطبيق مبدأ المساءلة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل؟.

- ما هو مستوى ممارسة وتطبيق مبدأ النزاهة والشفافية في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل؟.

المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

\* **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ بناء وتنمية القدرات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

\* **الفرضية الفرعية الخامسة:** توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ الأخلاقيات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

\* **الفرضية الفرعية السادسة:** توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ نظام المعلومات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

\* **الفرضية الفرعية السابعة:** توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ التمويل في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

\* **الفرضية الفرعية الثامنة:** توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ الأطر التنظيمية والقانونية في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

#### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة في إطارها العام إلى تبيان واقع ممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية بالجزائر بشكل عام وولاية بجيجل بشكل خاص، وذلك للوقوف على أهمية هذا المنهج الجديد القائم على المشاركة، المساءلة، النزاهة والشفافية، وبقية المبادئ الأخرى في إدارة هذه الموارد. ويمكن تقسيم الهدف الأساسي لهذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف الثانوية المتمثلة أساساً في:

- المساهمة في زيادة الوعي الإداري لمسيري مؤسسات المياه الجزائرية بأهمية ممارسة الحوكمة ومبادئها بطريقة علمية ومنهجية صحيحة.

- ما هو مستوى ممارسة وتطبيق مبدأ بناء وتنمية القدرات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل؟.

- ما هو مستوى ممارسة وتطبيق مبدأ الأخلاقيات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل؟.

- ما هو مستوى ممارسة وتطبيق مبدأ نظام المعلومات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل؟.

- ما هو مستوى ممارسة وتطبيق مبدأ التمويل في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل؟.

- ما هو مستوى ممارسة وتطبيق مبدأ الأطر التنظيمية والقانونية في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل؟.

#### فرضيات الدراسة

تنطلق فرضيات الدراسة من محاولة الإجابة عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة، حيث تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

■ **الفرضية الرئيسية:** توجد ممارسة وتطبيق للحوكمة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

\* **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ المشاركة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

\* **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ المساءلة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية بجيجل بدرجة مرتفعة.

\* **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ النزاهة والشفافية في إدارة الموارد

مديرية الموارد المائية لولاية جيجل، الجزائرية للمياه ADE -وحدة جيجل-، الديوان الوطني للتطهير ONA -وحدة جيجل-، الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ANBT -وحدة جيجل-، الديوان الوطني للسقي و صرف المياه ONID -وحدة جيجل-.

## 2. الإطار النظري للحوكمة

1.2. مفهوم الحوكمة: إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح الأجنبي " corporate governance "، أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة". وعموما ينصرف مفهوم الحوكمة إلى: «مجموعة المبادئ، القواعد والممارسات التي تحدد العلاقات بين أصحاب المصالح وبين المدراء (الإدارة) الذين توكل إليهم مسؤولية الإدارة. وهذا المفهوم فإن الحوكمة تهدف إلى ضمان قيام المدراء بتنفيذ مسؤولياتهم (مسؤولية العهدة بالأمانة) بصورة صحيحة مع احترام حقوق أصحاب المصالح الآخرين» (الريبي، 2011، صفحة 23).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فقد عرفت الحوكمة على أنها: «نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة» (شريف، 20-21 أكتوبر 2009، صفحة 03).

2.2. مفهوم حوكمة الموارد المائية: يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن حوكمة المياه تشمل "مجموعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي من خلالها تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على اتخاذ قرارات حول أفضل السبل لاستخدام الموارد

- تحديد وتقييم درجة ممارسة وتطبيق الحوكمة ومبادئها في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل.

### أهمية الدراسة

من الناحية العملية تبرز أهمية هذه الدراسة في النتائج التي يؤمل أن يتوصل إليها الباحثان، حيث أنها ستكشف عن واقع ممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية بقطاع المياه في ولاية جيجل، وبناء على هذا الواقع يمكن تبني وتقديم جملة اقتراحات قد تساهم في تحسين وترشيد إدارة هذه الموارد وتأمين مستقبل الأجيال منها في الجزائر.

### منهج الدراسة

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كفيًا وكما، ويقربنا من الواقع خاصة وأن هذه الدراسة مرتبطة بالظواهر الإنسانية كالسلوك الإداري والممارسات في إدارة الموارد المائية. نعتقد كذلك أن هذا المنهج يساعدنا في توضيح المفاهيم الأساسية في الدراسة وتبيان أهميتها وتأثيراتها من جهة، كما يمكننا من تحليل البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي للدراسة من جهة ثانية.

### حدود الدراسة

#### الحدود الزمنية

يتمثل المجال الزمني في الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الميدانية بشكل عام، وتحديدًا فقد كان ذلك خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2020/2019.

#### الحدود المكانية

لمعرفة واقع ممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية، استهدفت الدراسة المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل والمتمثلة في:

توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.

هذا وتعتبر الندرة وارتفاع الطلب على المياه التي تتزامن مع عدم قدرة الدول على تمكين بعض الفئات للوصول إلى مياه شرب مأمونة، أو عدم الإنصاف في توزيع المياه من أهم العوامل التي تستدعي تبني مقاربة حوكمة المياه كبديل عن نظم المياه القائمة.

3.2. مبادئ الحوكمة المائية: وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) مجموعة مبادئ لحوكمة المياه يبينها الشكل (01) استنادا إلى فرضية أنه لا يوجد حل يناسب كافة الأحوال للتصدي لتحديات المياه، بل توجد قائمة متنوعة من الخيارات المبنية على تنوع الأنظمة القانونية والإدارية والتنظيمية داخل البلدان وفيما بينها، وهي تعترف بأنه من الضروري أن يتم تكييف سياسات المياه حسب مختلف موارد المياه والأماكن، وضرورة أن تتأقلم استجابات الحوكمة مع الظروف المتغيرة. تهدف هذه المبادئ إلى تحسين أنظمة حوكمة المياه التي تساعد على إدارة المياه "الزائدة عن الحاجة" و"الناقصة عن الحاجة" و"شديدة التلوث" بطريقة مستدامة ومتكاملة وشاملة للجميع بتكلفة مقبولة وفي إطار زمني معقول. وهي تعتبر الحوكمة رشيدة إذا أمكنها المساعدة على حل تحديات المياه الأساسية، وذلك باستخدام مزيج من العملية المنطلقة من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة مع تعزيز العلاقات البناءة بين الدولة والمجتمع في الوقت نفسه، وتكون سيئة إذا تولد تكاليف لا مبرر لها ولا تستجيب للحاجات المستندة إلى الأماكن (OCDE, 2015, p. 05).

المائية وتخصيصها وتطويرها وإدارتها" (Cecilia, 2010, p. 299).

أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) فترى أن حوكمة المياه بمعناها العام يشير إلى: "العمليات والعناصر الفاعلة والمؤسسات المعنية بصنع القرارات المتعلقة بتطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية، بما يشمل الميدان السياسي والإدارية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب النظم والآليات المعنية رسمية كانت أم غير رسمية" (المتحدة، 2014، صفحة 03).

ويمكن تحديد أهمية الحوكمة المائية في النقاط التالية (بوشول، 2015، الصفحات 125-126):

- أداة لضبط وتوجيه وتسيير التوجهات الإستراتيجية الكبرى، فضلا عن أنها وسيلة مساعدة في صياغة السيناريوهات الكلية البديلة والتصورات والسياسات التي تغطي الأفق السياسية والفنية والاقتصادية ذات الصلة بمستقبل المياه، يمكن اعتمادها وتطبيقها على مستوى الإستراتيجية أو السياسة المائية للدولة.

- أسلوب جديد في التدبير والتسيير يدعم تدويب الحدود وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين والمواطنين ومختلف المعنيين بقطاع الموارد المائية.

- الحوكمة أداة للتأهيل تتوخى حسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا وخارجيا.

- تتيح القدرة على التفاوض والتحكيم والإقناع في شأن القضايا التي تتضارب حولها المواقف والآراء بهدف تحقيق الإجماع حولها، علما أن الماء مورد نادر ومعقد متعدد الأبعاد والاستعمالات.

- يشمل المصطلح مفاهيم جد هامة وأساسية أهمها الشفافية، ويعني بها توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة، وكذلك من أجل

### الشكل (01): مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحكومة المياه



Source:(OCDE, 2015, p04)

للمساءلة أمام الرأي العام أو أمام المصالح التي يمثلونها.

وبالرغم من أن هذه الفجوات والتحديات تعتبر منتشرة على المستوى العالمي، فإنها تنطبق بشدة على العالم العربي، وعليه يجب حشد المزيد من الجهود لإغلاق الفجوات في السياسات والإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات والمهارات وإشهار المعلومات ورفع الوعي والسماح بالمشاركة الأوسع لأصحاب المصلحة. كما يمكن لحكومة المياه أن تساهم بقوة في تصميم وتنفيذ هذه السياسات، وذلك في إطار مسؤولية مشتركة عبر مستويات الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات الأعمال والنطاق الأوسع من أصحاب المصلحة الذين لديهم دور مهم يلعبونه بجانب واضعي السياسات لجني المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من وراء الإدارة الرشيدة لشؤون المياه.

### 3. الدراسة الميدانية

**1.3. مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في الإطارات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل باختلاف وضعهم الوظيفي داخل كل مؤسسة، حيث قدر بـ 54 إطار مسؤول.

**2.3. عينة الدراسة:** بما أن عدد مفردات مجتمع الدراسة قليل 54 مفردة، اعتمد الباحثان أسلوب الحصر الكلي (الشامل) لكل المجتمع، وبعد استبعاد الاستبيانات غير الصالحة للتفريغ بسبب عدم الإجابة على كل العبارات، اعتمد الباحثان على 41 استبيان صالح للتفريغ وقابل لإجراء التحليل، وهو عدد جيد لإجراء الدراسة.

**3.3. أداة الدراسة:** اعتمد الباحثان على الاستبيان كأداة للدراسة، فهو الأداة الأكثر استخداماً في البحوث العلمية، وهو وسيلة فعالة لجمع البيانات عن ظاهرة أو موقف معين أو مشكلة معينة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وبناء استبانة بالاعتماد على الإطار النظري، والدراسات السابقة ذات العلاقة

إن هذه المبادئ تسعى إلى سد مجموعة من الفجوات التشريعية والتنموية يجب مواجهتها من أجل تعزيز التقدم المحرز في تحسين حوكمة المياه وهي (الدايم، 2012، صفحة 187):

- ✓ فجوة التمويل من أجل تغطية التكاليف المالية لإنشاء الهيئات التشريعية وضمان استدامتها.
- ✓ فجوة القدرات لرفع الخبرة التقنية والكفاءة لكافة الكوادر.
- ✓ فجوة السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى استقلالية الهيئات التشريعية عن السلطة التنفيذية.
- ✓ فجوة المعلومات بهدف تقليل عدم تجانس المعلومات بين المنظم والمشغل والمستخدم.
- ✓ فجوة المشاركة للسماح بمشاركة حقيقية للمواطنين في عمل الهيئات التشريعية.
- ✓ فجوة في المساءلة لإخضاع الحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني

0.000	0,743**	نظام المعلومات
0.000	0,605**	التمويل
0.000	0,708**	الأطر التنظيمية والقانونية

\*\* دال إحصائيا عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على

مخرجات برنامج SPSS v.26

من نتائج الجدول (01) يتضح أن مستوى الدلالة (0.01  $\leq$  sig) لجميع الأبعاد (مبادئ الحوكمة)، مما يدل على أن جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، كما نلاحظ أن معاملات الارتباط لأبعاد الدراسة كانت محصورة بين 0.605 و 0.837، أي تنتمي إلى المجال من +0.5 إلى +1 وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين كل بعد والمحور الذي ينتهي إليه استنادا إلى دراسة (jacob, 1988)، وبالتالي يمكن القول أنه يوجد اتساق داخلي بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه، بمعنى أن أداة الدراسة صادقة فيما وضعت لقياسه.

6.3. ثبات أداة الدراسة: من الناحية التطبيقية تشير دراسة (saad, 1999) أن قيمة "ألفا كرونباخ" تكون على النحو الآتي:  
\* ممتازة إذا فاقت 0.90.

\* تكون جيدة بين 0.89 و 0.80.

\* مقبولة في المجال من 0.70 إلى 0.79.

\* أما إذا كانت دون 0.70 فقد تكون الأداة محدودة القابلية للتطبيق لكونها تعتبر ضعيفة. هذا وتشير نتائج ثبات أداة الدراسة كما يوضحها الجدول (02). أن قيمة ألفا كرونباخ لكامل (محور الدراسة) أداة الدراسة مرتفع (ممتاز) حيث بلغ 0,957، كما أن معاملات الثبات لأبعاد الأداة قدرت بين 0,749 و 0,923 ما يعني أن قيمتها تراوحت بين الممتاز، الجيد، والمقبول، وهذا يدل

ببعض متغيرات الدراسة، حيث تضمنت 76 عبارة مع تبني الشكل المغلق الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل عبارة.

4.3. مقياس الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية على المقياس الذي طوره الباحث *Ransis Likert* عام 1932، ويعرف بـ "مقياس ليكرت" *Likert* "Scale"، وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها، وحتى تتمكن من قياس اتجاهات المبحوث فإننا نقوم بإعطاء نقاط أو درجات إلى هذه الاختيارات تتدرج من (1) إلى (5)، بحيث تعطى الدرجة (5) إلى موافق بشدة في حالة العبارات المواتية للاتجاه موضوع الدراسة، وتعطى الدرجة (1) إلى إجابة غير موافق بشدة في حالة العبارات المواتية كذلك، بينما باقي الإجابات تتراوح بين (1 و 5).

5.3. صدق أداة الدراسة: بعد صياغة أداة الدراسة (الاستبانة) في صورتها النهائية والتأكد من الصدق الظاهري لها، تم الانتقال إلى التأكد من صدق الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين درجة العبارة وبين الدرجة الكلية للبعد الذي تنتهي إليه، وبين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه. وتم الاعتماد في ذلك على معامل الارتباط *Pearson* عند مستوي الدلالة 0.01، وذلك كما يبينه الجدول (01).

الجدول (01): قياس الصدق البنائي لأداة

الدراسة وأبعادها

المحور	البعد	معامل الارتباط	Sig
الحوكمة	المشاركة	0,699**	0.003
	المساءلة	0,837**	0.000
	النزاهة والشفافية	0,793**	0.000
	بناء وتنمية القدرات	0,788**	0.000
	الأخلاقيات	0,790**	0.000

على أن أداة الدراسة بجميع أبعادها ومحورها تتمتع بدرجة كافية من الثبات وهي أكبر من القيمة المقبولة إحصائياً 0.70، إذن يمكن الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

الجدول (02): نتائج الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحور	البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
الحوكمة	المشاركة	08	0,858
	المساءلة	09	0,816
	النزاهة والشفافية	11	0,830
	بناء وتنمية القدرات	13	0,923
	الأخلاقيات	09	0,803
	نظام المعلومات	07	0,860
	التمويل	09	0,749
	الأطر التنظيمية والقانونية	10	0,831
(معامل ثبات المحور) معدل الثبات الكلي			0,957

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

4. عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة المائبة لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ممارسة وتطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الموارد ولاية جيجل على النحو التالي:

الجدول(03): واقع ممارسة الحوكمة داخل المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
01	المشاركة	3,54	0,706	مرتفع	06
02	المساءلة	3,65	0,538	مرتفع	03
03	النزاهة والشفافية	3,75	0,496	مرتفع	02
04	بناء وتنمية القدرات	3,81	0,610	مرتفع	01
05	الأخلاقيات	3,65	0,570	مرتفع	04
06	نظام المعلومات	3,35	0,694	متوسط	08
07	التمويل	3,42	0,545	مرتفع	07
08	الأطر التنظيمية والقانونية	3,55	0,546	مرتفع	05
المتوسط الكلي والانحراف الكلي لمحور الحوكمة		3.61	0,435	مرتفع	-

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS .26



وعليه يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة المرتفعة.

■ جاء البعد الثاني والذي تضمن "المساءلة" في المرتبة الثالثة من حيث مستوى ودرجة الممارسة بمتوسط حسابي مرجح يقدر بـ 3.65، وانحراف معياري مقبول قدر بـ 0.538، وعليه يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة المرتفعة.

■ جاء البعد الخامس والذي تضمن "الأخلاقيات" في المرتبة الرابعة من حيث مستوى ودرجة الممارسة بمتوسط حسابي مرجح يقدر بـ 3.65، وانحراف معياري مقبول قدر بـ 0.570، وعليه يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة المرتفعة.

■ جاء البعد الثامن والذي تضمن "الأطر التنظيمية والقانونية" في المرتبة الخامسة من حيث مستوى ودرجة الممارسة بمتوسط حسابي مرجح يقدر بـ 3.55، وانحراف معياري مقبول قدر بـ 0.546، وعليه يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة المرتفعة.

■ جاء البعد الأول والذي تضمن "المشاركة" في المرتبة السادسة من حيث مستوى ودرجة الممارسة بمتوسط حسابي مرجح يقدر بـ 3.54، وانحراف معياري مقبول قدر بـ 0.706، وعليه يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة المرتفعة.

■ جاء البعد السابع والذي تضمن "التمويل" في المرتبة السابعة من حيث مستوى ودرجة الممارسة بمتوسط حسابي مرجح يقدر بـ 3.42، وانحراف معياري مقبول قدر بـ 0.545، وعليه يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة المرتفعة.

■ جاء البعد السادس والذي تضمن "نظام المعلومات" في المرتبة الثامنة والأخيرة من حيث مستوى ودرجة الممارسة بمتوسط حسابي مرجح يقدر بـ 3.35، هذا الأخير يشير إلى درجة ممارسة متوسطة، وانحراف معياري مقبول قدر بـ 0.694، وعليه يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة المتوسطة.

يتضح من خلال الجدول (03) أن معظم مفردات عينة الدراسة كان رأيهم ينتمي إلى مجال موافق اتجاه ممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا المحور إذ بلغ 3.61، وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة. كما يلاحظ من نفس الجدول كذلك أن هناك "اتساق مقبول" في رأي أفراد العينة حول درجة ممارسة وتطبيق الحوكمة، حيث بلغ الانحراف المعياري الكلي 0.435، وهو انحراف أقل من الواحد 01 الصحيح يشير إلى عدم وجود تباين في اتجاهات المستجوبين حول ما جاء في عبارات هذا المحور.

الملاحظ من الجدول أيضا هو التفاوت فيما يخص موافقة أفراد العينة على ممارسة وتطبيق الحوكمة، وذلك من خلال ما تعكسه المتوسطات الحسابية لأبعاد هذا المحور، والتي كانت محصورة بين (381 و 3.35)، أي بين الرأيين موافق ومحيد، وهذا ما يعبر عن مستوى ممارسة مرتفع أو متوسط.

أما فيما يخص ترتيب درجة ممارسة مبادئ الحوكمة، فيمكن تبيانها من خلال ترتيب الأبعاد التفصيلية لهذا المحور ترتيبا تنازليا حسب متوسطها الحسابي والانحراف المعياري على النحو التالي:

■ جاء البعد الرابع والذي تضمن "بناء وتنمية القدرات" في المرتبة الأولى من حيث مستوى ودرجة الممارسة بمتوسط حسابي مرجح يقدر بـ 3.81، هذا الأخير يشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، وانحراف معياري مقبول قدر بـ 0.610، وعليه يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة المرتفعة.

■ جاء البعد الثالث والذي تضمن "النزاهة والشفافية" في المرتبة الثانية من حيث مستوى ودرجة الممارسة بمتوسط حسابي مرجح يقدر بـ 3.75، وانحراف معياري مقبول قدر بـ 0.496،

✓ تقبل الفرضية العدمية  $H_0$  ويتم رفض الفرضية البديلة لها  $H_1$  إذا كانت  $t$  المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، أو إذا كانت الدلالة  $sig$  أكبر أو تساوي 0.05. حسب هذه القاعدة كانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة على النحو الذي يبينه الجدول (04).

5. اختبار فرضيات الدراسة من أجل اختبار صحة فرضية الدراسة الرئيسية وفرضياتها الفرعية قام الباحثان بإخضاع إجابات أفراد عينة الدراسة لاختبار  $t$  لعينة واحدة *One Sample T-Test*، وذلك بمستوى معنوية 0.05، وبموجب قاعدة القرار التالية: ✓ ترفض الفرضية العدمية  $H_0$  ويتم قبول الفرضية البديلة لها  $H_1$  إذا كانت  $t$  المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، أو إذا كانت الدلالة  $sig$  أصغر أو تساوي 0.05.

الجدول (04): نتائج اختبار  $t$  لعينة واحدة *One Sample T-Test* لفرضيات الدراسة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
الفرعية الأولى	3.54	0.706	32.114	0.000	قبول الفرضية البديلة
الفرعية الثانية	3.65	0.538	43.520	0.000	قبول الفرضية البديلة
الفرعية الثالثة	3.75	0.496	48.508	0.000	قبول الفرضية البديلة
الفرعية الرابعة	3.81	0.610	39.965	0.000	قبول الفرضية البديلة
الفرعية الخامسة	3.65	0.570	40.959	0.000	قبول الفرضية البديلة
الفرعية السادسة	3.35	0.694	30.923	0.000	قبول الفرضية العدمية
الفرعية السابعة	3.42	0.545	40.220	0.000	قبول الفرضية البديلة
الفرعية الثامنة	3.55	0.546	41.706	0.000	قبول الفرضية البديلة
الأساسية	3.61	0.435	53.190	0.000	قبول الفرضية البديلة

درجة المعنوية المعتمدة:  $\alpha = 0.05$

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.26

■ الفرضية الفرعية الثانية: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 43.520 أكبر من T الجدولية المقدر بـ 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.65 وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ المساءلة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة".

■ الفرضية الفرعية الثالثة: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 48.508 أكبر من T الجدولية ذات

تشير نتائج اختبار فرضيات الدراسة المبينة في الجدول (04) إلى ما يلي:

■ الفرضية الفرعية الأولى: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 32.114 أكبر من T الجدولية المقدر بـ 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.54 وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ المشاركة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة".

ممارسة متوسطة، فإنه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: " لا توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ نظام المعلومات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة."

■ الفرضية الفرعية السابعة: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 40.220 أكبر من T الجدولية 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.42 وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ التمويل في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة."

■ الفرضية الفرعية الثامنة: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 41.706 أكبر من T الجدولية المقدر بـ 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.55 وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ الأطر التنظيمية والقانونية في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة."

■ الفرضية الرئيسية: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 53.190 أكبر من T الجدولية ذات القيمة 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.61 وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " توجد ممارسة وتطبيق للحوكمة في إدارة الموارد

القيمة 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.75 وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ النزاهة والشفافية في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة."

■ الفرضية الفرعية الرابعة: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 39.965 أكبر من T الجدولية التي قيمتها 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.81 وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ بناء وتنمية القدرات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة."

■ الفرضية الفرعية الخامسة: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 40.959 أكبر من T الجدولية المقدر بـ 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.65 وهو يقع ضمن الفئة (من 3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " توجد ممارسة وتطبيق لمبدأ الأخلاقيات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة."

■ الفرضية الفرعية السادسة: قيمة T المحسوبة تساوي إلى 30.923 أكبر من T الجدولية التي تساوي 2.021، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي المرجح يقدر بـ 3.35 وهو يقع ضمن الفئة (من 2.61 إلى 3.40) التي تشير إلى درجة

المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة".

6. خاتمة

على ضوء الأهمية التي أولتها الدول، والهيئات والمنظمات، والجزائر لحوكمة الموارد المائية عمد الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تشخيص واقع ممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل. وعموماً مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من استخلاص النتائج التالية:

✓ إن مفهوم الحوكمة المائية يشكل أهم أداة لإدارة وتسيير الموارد المائية بشكل مستدام، حيث يجمع بين الأبعاد الأربعة للتنمية: البعد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والبيئي.

✓ حتى تحقق الحوكمة المائية أهدافها بكفاءة وفعالية يتعين على واضعي السياسات المائية تحديد تحديات وفجوات الحوكمة والتغلب عليها، ولا يكون ذلك إلا من خلال حشد المزيد من الجهود لإغلاق هذه الفجوات والثغرات في السياسات والإصلاحات المؤسسية، وتعزيز التعاونات المحلية الإقليمية والدولية.

✓ لمعالجة التحديات المائية يجب أن تنطوي آليات صنع القرار على مبادئ الحوكمة المائية الرشيدة مثل: المشاركة، النزاهة والشفافية، المساءلة، الأخلاقيات.. الخ.

✓ استجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة بدرجة مرتفعة على ممارسة وتطبيق مبادئ: المشاركة، المساءلة، النزاهة والشفافية، بناء وتنمية القدرات، الأخلاقيات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل.

✓ استجابات أفراد العينة كانت موافقة بدرجة متوسطة على ممارسة وتطبيق مبدأ نظام المعلومات في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل.

✓ استجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة بدرجة مرتفعة على ممارسة وتطبيق مبدأ التمويل ومبدأ الأطر التنظيمية والقانونية في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل.

✓ استجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة بدرجة مرتفعة على ممارسة وتطبيق الحوكمة في إدارة الموارد المائية لدى المؤسسات العاملة بقطاع المياه في ولاية جيجل.

التوصيات

من خلال تحليل الإشكالية محل الدراسة، وبعد استخلاص جملة النتائج السابقة، نورد فيما يلي جملة من التوصيات والاقتراحات، نعتقد أنها ستساهم في تحسين وزيادة فعالية حوكمة الموارد المائية:

■ إن عملية إدارة الموارد المائية عملية معقدة يشترك فيها العديد من الأطراف من مختلف الجهات والقطاعات، وغالبا ما تكون مصالحيهم متضاربة في هذا الشأن، لذلك فمن الضروري خلق مناخ من الثقة والحوار والتعاون والتشاور والمشاركة الفعالة بين مختلف الأطراف، لأن ذلك يزيد من فرص النجاح وتعظيم النتائج وتذليل الصعاب والعراقيل على جميع الأصعدة.

■ يجب بذل المزيد من الجهود من أجل تحسيس وتوعية المستعملين بأهمية وقيمة هذا المورد الثمين، من خلال "ثقافة خاصة بالماء" و"مواطنة الماء"، لضمان الأمن الغذائي الصحي والبيئي، فقد أصبح من المسلم به عالميا أن سياسة التربية والتحسيس والتوعية تعتبر عنصرا فعالا لكل سياسة عقلانية لتسيير وإدارة الموارد المائية.

■ ضرورة إجراء دراسات تقويمية فعلية دورية لجميع المشاريع لإدارة السياسات المائية من جهة، ورسم إستراتيجيات مستقبلية من جهة ثانية هدفها دائما إدارة الندرة وتأمين المستقبل.

البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية.- جامعة سطيف.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2014). حوكمة المياه من أجل الزراعة والأمن الغذائي. روما.

- الدايم، ن. ع. (2012). حوكمة المياه-الفصل 11- جامعة الدول العربية.

## 2.7. قائمة المراجع الأجنبية

-al, S. e. (1999). Testing and Assessment: An Employer's Guide to Good Practices. Washington: U.S. Department of Labor Employment and Training Administration.

-Cecilia. (2010). Water Governance: some critical issues. International journal of water resources development .

-jacob, c. (1988). statistical power analysis for the behavioral sciences. USA: lawrence erlbaum associates.

-OCDE. (2015, Juin 04). Principes de l'OCDE sur la gouvernance de l'eau. Consulté le mai samdi, 2021, sur <https://www.oecd.org/fr/gouvernance/principes-de-locde-sur-la-gouvernance-de-leau.htm>.

-saad. (1999). Testing and Assessment: An Employer's Guide to Good Practices. Washington: U.S. Department of Labor Employment and Training Administration.

■ يتعين على مختلف الدول والحكومات التي تعاني من مشاكل المياه أن تعمل على تطوير استراتيجيات وسياسات المياه، من خلال المشاركة والمشاورة مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص، المجتمع المدني، جمعيات مستخدمي المياه..الخ.

■ يتعين على الجزائر وولاية جيجل ضرورة تعزيز ثقافة ممارسة وتطبيق مبادئ الحوكمة: المشاركة، المساءلة، النزاهة والشفافية، بناء والتنمية القدرات، الأخلاقيات، نظام المعلومات، التمويل، الأطر التنظيمية والقانونية في إدارة الموارد المائية.

## آفاق الدراسة

بحكم اتساع موضوع الدراسة وتشعبه وعدم إمكانية الإحاطة بكل جوانبه، يبقى إثاره من جوانب أخرى أمر مهم، ولهذا يوصي الباحثان ويقترجان جملة المواضيع التالية:

➤ دور وأهمية حوكمة المياه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

➤ الحوكمة المائية كآلية لتحقيق الأمن المائي في الجزائر.

➤ الحوكمة المائية في الجزائر –البحث عن دور للقطاع الخاص.-

## 7. قائمة المراجع

### 1.7. قائمة المراجع العربية

- أحمد تي، السعيد بوشول. (2015). دور وأهمية حوكمة المياه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مجلة أبحاث ودراسات التنمية .

- حمد عبد المحسن راضي، حاكم محسن الربيعي. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- عمر شريقي. (20-21 أكتوبر 2009). دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي. ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- السياسات والاستراتيجيات